حوليات آداب عين شمس (عدد خاص ٢٠١٩)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

شواهد الأحاديث النبوية في شرح الكافية وشرح ابن عقيل
دراسة تحليلية موازنة

سهام محمد عثمان

جامعة عين شمس– كلية الآداب– قسم اللغة العربية وآدابها

المستخلص

الشواهد النحوية موضوع قدم لها مؤلفات وبحوث عديدة، فهذا البحث واحد من هذه البحوث، وهو دراسة تحليلية موازنة لشواهد الأحاديث النبوية التي جاءت لبيان القواعد النحوية في كتابي شرح الكافية للرضي الأسترآباذي وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.

فميزة هذا البحث أنه عمل على استقراء شواهد الأحاديث النبوية في هذين الشرحين، حيث إنّ أكثر البحوث والدراسات التي قدمت في الشواهد النحوية اهتمت بالشواهد الشعرية ثم شواهد القرآن الكريم وأما شواهد الأحاديث النبوية والحكم والأمثال وأقوال العرب ما جاء فيها قليل من البحوث العلمية.

وجاءت هذه الدراسة في مبحثين:

المبحث الأول: شواهد الأحاديث النبوية عند الاسترآباذي.

المبحث الثاني: شواهد الأحاديث النبوية عند ابن عقيل.

ثم جاءت خاتمة البحث لتسرد أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٩.

المقدمة:

الاحتجاج في النحو من المسائل القديمة منذ بداية الدرس النحوي حيث اهتم علماء النحو بالاحتجاج لبيان القواعد النحوية المختلفة وتعزيز مواقف العلماء عند المناظرات ما بين المدارس النحوية المختلفة التي ظهرت آن ذاك، وخاصة المدرستين الرائدتين الكوفية والبصرية، ولولا الاحتجاج لما بانت هذه الخلافات.

ولأهمية الاحتجاج ألف له كتب وشواهد، نحو: شواهد شروح الألفية للعيني الذي يعرف بالشواهد الكبرى، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي، وخزانة الأدب ولب لباب العرب للبغدادي، كما قدم له بحوث علمية عديدة، إلا أن هذه الشواهد أغلبها في الشعر، وقلَّ تأليف كتب الشواهد، في شواهد الأحاديث النبوية الشريفة التي وردت في كتب القدامى للنحو.

ولذا أرى ضرورة دراسة شواهد الأحاديث النبوية التي وردت في شرحي الأسترآباذي على كافية ابن الحاجب موازنة مع شواهد الأحاديث النبوية في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ومع أن هنالك شروحاً عديدة على الكافية والألفية إلا أن هذين الشرحين من أقيم الشروح في الكتابين.

وجاءت هذه الدراسة على النحو التالي:

١- ملخص البحث – عربي – إنجليزي.

٢- المقدمة.

٣- تمهيد.

أ- **ترجمة الأستراباذي:**

- مولده، واسمه، ونسبه، ونشأته العلمية.
- شيوخه وتلاميذه.
- آثاره العلمية، ووفاته.

ب- **ترجمة ابن عقيل:**

- وأسمه، ونسبه، ونشأته العلمية.
- شيوخه وتلاميذه.
- آثاره العلمية، ووفاته.

المبحث الأول: شواهد الأحاديث النبوية عند الأسترآباذي.

المبحث الثاني: شواهد الأحاديث النبوية عند ابن عقيل.

وجاء هذان المبحثان تحت هذه العناوين:

- اتجاهات العلماء في الأخذ بالأحاديث النبوية.
- منهج كل من الأسترآباذي وابن عقيل في تناول شواهد الأحاديث النبوية.
- تقديم الدليل لكل منهما لشواهد الأحاديث النبوية في كلام العرب المألوف.
- بيان المعنى اللغوي للأحاديث النبوية لكلٍ منهما.
- تخريج الأحاديث النبوية لكل منهما.

الخاتمة.

المصادر والمراجع.

هوامش البحث.

تمهيـــــد
ترجمة الأسترآباذي وابن عقيل

أولاً: ترجمة رضي الدين الأسترآباذي:

قبل البدء بالحديث عن الأسترآباذي يحسن بنا أن نقف قليلاً على كتاب الكافية وناظمه.

"الكافية في النحو مختصرة معتبرة، شهرتها مغنية عن التعريف[١]".

أما ناظمه فقد ذكر حاجي خليفة في كشف الظنون[٢]: "هو الشيخ جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المالكي النحوي المتوفي سنة ٦٤٦هـ ست وأربعين وستمائة. وله على الكافية شرح ونظمها أرجوزة وسماها الوافية وشرحها. ألف ابن الحاجب في الفقه والعروض والنحو".

"وكان أول فقيه جمع بين عقائد المالكية في مصر وعقائد المالكية في المغرب"[٣]، لكنه اشتهر بالنحو على وجه خاص. وله مؤلفات عديدة.

أما رضي الدين الأسترآباذي شارح كافية ابن الحاجب فلم تفِ كتب التراجم حقه من التعريف كما قدموا للآخرين، فلم تذكر له مولده ولا نشأته العلمية، ولا شيوخه، الذين قد تتلمذ على أيديهم، ولا حتى تلاميذه الذين تتلمذوا على أيديه.

أما عن اسمه ونسبه، فقد ذكرهما حاجي خليفة عندما تحدث عن شروح الكافية، قائلاً: "وشروحها كثيرة، أعظمها شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأسترآباذي النحوي"[٤].

وقال عنه السيوطي[٥]: "صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، الذي لم يؤلف عليها – بل ولا في غالب كتب النحو – مثلها، جمعاً وتحقيقاً، وحسن تعليل. وقد أكب الناس عليه، وتداولوه واعتمده شيوخ هذا العصر فمن قبلهم، في مصنفاتهم، ودروسهم، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة واختيارات جمة، ومذاهب ينفرد بها؛ ولقبه نجم الأئمة، ولم أقف على اسمه ولا على شئ من ترجمته؛ إلا أنه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمائة".

أما عن آثاره العلمية، إضافة إلى شرحه هذا على كافية ابن الحاجب فقد ذكر السوطي، قائلاً: "وله شرح على الشافية"[٦].

وقد ذكره أيضاً صاحب الخزانة: إن له شرح الشافية لابن الحاجب[٧]، وقال المُلا: وله شرح الكافية بالفارسية[٨].

وعن وفاته، قال السيوطي[٩]: "وأخبرني صاحبنا المؤرخ شمس الدين بن عزم بمكة، أن وفاته سنة أربع وثمانين أو ست. الشك مني".

وقد أنكر البغدادي، ما ذكره السيوطي من تاريخ وفاته قائلاً[١٠]: "إنه عاش مدة يحرر شرحه، ولهذا تختلف نسخه اختلافاً كثيراً لما نقطه الجرجاني... وشرحه للشافية متأخراً عن شرحه للكافية، فلا يصح ذلك التاريخ. وعصره قريب من عصر ابن الحاجب، فإن وفاة ابن الحاجب كانت في حدود (ست وأربعين ستمائة)".

ثانياً: ترجمة ابن عقيل:

ناظم الألفية التي شرحها ابن عقيل هو الشيخ العلامة جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله الطائي الجياني، المعروف بابن مالك النحوي المتوفي سنة اثنين وسبعين وستمائة، وهي مقدمة مشهورة في ديار العرب كالحاجبية، جمع فيها مقاصد العربية وسماها الخلاصة، وإنما اشتهر بالالفية لأنها ألف بيت في الرجز.

وله عليها شرح ذكره الذهبي، وشروحها كثيرة... ومن الشروح المشهورة شرح الشيخ أبي محمد عبدالله الشهير بابن عقيل[١١].

أما اسم ونسب ابن عقيل: "فهو محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد بن محمد بن عقيل الهاشمي العقيلي الهمداني الأصل ثم البالسي المصري قاضي القضاة بهاء الدين بن عقيل الشافعي نحوي الديار المصري[١٢]".

وقال العسقلاني[١٣]: "هو عبدالله بن عبدالرحمن بن عقيل بن عبدالله بن محمد بن محمد بهاء الدين الحلبي البالسي الأصل نزيل القاهرة".

وعن مولده، قال صاحب الدرر[١٤]: "ولد سنة سبعمائة، وقرأت بخط الشيخ بدر الدين الزركشي ولد سنة ٦٩٤".

وقال السيوطي[١٥]: "قال ابن حجر والصفدي: ولد يوم الجمعة تاسع المحرم سنة ثمان وتسعين وستمائة".

وفي نشأته العلمية، فقد ذكر العسقلاني: أنه كان إماماً في العربية والمعاني والبيان ويتكلم في الفقه والأصول كلاماً حسناً. وقد درس بزاوية الشافعي أخيراً، ودرس بأماكن منها التفسير بالجامع الطولوني، قلت: وختم فيه القرآن تفسيراً في مدة ثلاث وعشرين سنة، ثم شرع من أول القرآن بعد ذلك فمات في أثناء ذلك[١٦].

وقال السيوطي[١٧]: قال الأسنوي في طبقاته: "وكان إماماً في العربية والبيان. ويتكلم في الأصول والفقهٍ كلاماً حسناً".

وعن شيوخه، ذكر السيوطي[١٨]: "أنه أخذ القراءات عن التقي الصائغ، والفقه عن الزين الكتاني، ولازم العلاء القونوي في الفقه والأصلين والخلاف والعربية والمعاني والتفسير والعروض، وبه تخرج وانتفع، ثم لازم الجلال الغزويني وأبا حيان، وتفنن في العلوم، وسمع من الحجار ووزيره وحسن بن عمر الكردي والشرف بن الصابوني والواني".

وقال العسقلاني[١٩]: "وقدم القاهرة مملقاً فلازم الاشتغال الى أن مهر، ولازم أبا حيان حتى كان من أجلَّ تلاميذه، وحتى صار يشهد له بالمهارة في العربية حتى قال: (ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل)، وأخذ عن الزين الكتناني ، وسمع من أبى الهدى أحمد بن محمد بداية الهداية للغزالي، ومن حسن بن عمر الكردي، وابن الصاعد، وابن الشحتة وست الوزراء ولازم القونوي ثم الغزويني وقرأ النحو وبرع فيه. قال إبراهيم بن القطب: قلت: وسمع على جماعة من متأخري شيوخنا".

وعن تلاميذه، فقد ذكر السيوطي واحداً فقط، فقال[٢٠]: "قرأ عليه شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني، وتزوج بابنته فأولدها قاضي القضاة جلال الدين، وأخاه بدر الدين".

ومن آثاره العلمية، فقد ذكر السيوطي: قائلاً[٢١]: ولابن عقيل تصانيف: منها التفسر، وصل فيه إلى آخر سورة آل عمران، ومختصر الشرح الكبير، والجامع النفيس، في الفقه، جامع للخلاف والأوهام الواقعة للنووي وابن الرقعة، وغير مبسوط جداً، لم يتم، والمساعد في شرح التسهيل، وأملى عليه مُثلاً، وعلى الألفية شرحاً أملاه على أولاده قاضي القضاة جلال الدين الغزويني، قال: السيوطي: وقد كتبت عليها حاشية وسميتها بالسيف الصقيل.

وقال العسقلاني في آثاره[٢٢]: "وشرح الألفية، والتسهيل، وهما معروفان، وقطعة من التفسير، وكان قد شرع في كتاب مطول سماه تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد، وسماه: التأسيس لمذهب إدريس، أطال فيه النفس جداً".

لم تذكر كتب التراجم آثاره بالتفصيل، المطبوعة منها، والمخطوطة – الموجودة منها والمفقودة، بل ذكروا آثاره عموماً.

أما عن وفاته فقد ذكر العسقلاني[٢٣]: "أنه مات في ثالث عشري ربيع الأول سنة ٧٦٩".

وقال المُلا في حديثه عن الألفية في النحو[٢٤]: "ومن الشروح المشهورة، شرح الشيخ شمس الدين حسن بن القاسم المرادي... وشرح الشيخ أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن الشهير بابن عقيل النحوي المتوفي سنة تسع وستين وسبعمائة".

وقال السيوطي[٢٥]: "ومات بالقاهرة ليلة الأربعاء ثالث عشري ربيع الأول سنة تسع وستين وسبعمائة ودفن بالقرب من الإمام الشافعي".

الفصل الثاني
شواهد الأحاديث النبوية عند الأسترآباذي وابن عقيل
المبحث الأول
شواهد الأحاديث النبوية عند الأسترآباذي

كلام النبي ﷺ، أفصح كلام العرب وأبلغه. يقول عنه الجاحظ[٢٦] "هو الكلام الذي قل عدد حروفه، وكثر عدد معانيه، وجل عن المنعة، ونزه عن التكلف....".

لفظ الحديث يشمل كل قول، أو فعل، أو تقرير نسب إلى النبي ﷺ، إلا إننا نهتم في الشواهد بالأقوال فقط.

يأتي الحديث الشريف بعد القرآن الكريم في التشريع، أما في مجال اللغة، فإن جمهور النحاة قد عملوا على عدم الاستشهاد به، إلا أن الآسترآباذي قد عمل على الاستشهاد به وأورد في شرحه على كافية ابن الحاجب أكثر من أربعين حديثاً.

اتجاهات العلماء في الأخذ بالأحاديث النبوية:

انقسم النحاة في قضية الأخذ بالأحاديث والاحتجاج بها على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: هو المذهب الذي يرى صحة الأخذ بالأحاديث والاحتجاج بها، لأنها رويت بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، والادعاءات التي تقول إنها منقولة بالمعنى دعوى لا تثبت إلا بديل، وذلك يقول الصفاقسي: "وأما الأحاديث فالأصل نقلها بألفاظها، وادعاء أنها منقولة بالمعنى دعوى لا تثبت إلا بدليل، ومن مارس الأحاديث ورأى تثبت الصحابة والأخذ عنهم وتحديهم في النقل حتى أنهم إذا شكُّوا في لفظ أتوا بجميع الألفاظ المشكوك فيها أو تركوا روايتها بالكلية بيد أنهم لا ينقلون الأحاديث إلا بألفاظها"[٢٧].

وقد حَظِيَ الحديث الشريف باهتمام بعض النحاة مثل ابن مالك، الذي ألف كتاب شواهد التوضيح[٢٨]. وجمع فيه من القواعد التي استدل لها بالأحاديث، وهذا ما يدل على اهتمامه بها في الاحتجاج.

المذهب الثاني: هو المذهب الذي يرى المنع وعدم الأخذ بالأحاديث، وحجتهم أن الأحاديث رويت بالمعنى لا باللفظ، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظها بألفاظ، لهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويًا على أوجه شتى بعبارات مختلفة[٢٩].

ومن الذين عملوا على المنع وعدم تجويز الأخذ بالأحاديث ابن الضائع النحوي المتوفي سنة ٦٨٠هـ، وأبو حيان النحوي المتوفي سنة ٧٥٤هـ.

المذهب الثالث: هو المذهب المعتدل الذي يرى التوسط بين المذهبين، ويعتدل في اعتماد الأحاديث كواحد من مصادر الاحتجاج.

ومن العلماء الذين عملوا على الاعتدال: الشيخ الشاطبي.

منهجه في تناول شواهد الأحاديث النبوية:

تميَّز منهج الأسترآباذي في تناول شواهد الأحاديث، فقد كان يأتي بنصف الحديث، أو بجزء منه، أو ببعض منه، ولا تراه يطيل في تناول الحديث، بل يهتم كثيراً بإيراد موضع الشاهد النحوي فيه فقط.

وكان يمهد لتقديم الحديث بقوله: من قوله ﷺ وآله، وقوله ﷺ، نحو قوله ﷺ، وكقوله ﷺ، وقال النبي ﷺ وقال عليه الصلاة والسلام، وقال عليه السلام، وأحياناً يأتي بالحديث دون أي تمهيد.

ومن منهجه أيضاً كان يعمل على الآتي:

أ- تقديم الدليل لشواهد الأحاديث النبوية:

في أثناء احتجاجه بالأحاديث، قد عمل على تقديم دليل لصحة ما قاله النبي ﷺ، وأتى بمثله من الأمثلة عند العرب دليلاً على أنه موجود لدى العرب، فقد قدم دليلاً لحديثين في بيانه للقواعد النحوية كالآتي:

قال في المنصوب على الاختصاص[٣٠]: "إنه لا يجوز في باب الاختصاص إظهار حرف النداء مع (أي)، لأنه لم يبقَ فيه معنى النداء، وقد يقوم مقام (أي) المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور، إما معرَّف باللام، نحو: (نحن العرب أقري للنزل) أو مضاف، نحو قوله ﷺ: (إنا معاشر الأنبياء فينا بكاء) [٣١] أي: قلة كلام، وقولهم: (نحن آل فلان كرماء)".

وفي خبر (كان) وأخواتها، قال في حذف (كان) [٣٢]: يجوز حذف (كان) مع اسمها بعد (إن)، و(لو) إن كان اسمها ضمير ما عُلم من حاضر أو غائب، نحو قوله ﷺ: (اطلب العلم ولو بالصين) [٣٣] أي: (ولو كان العلم بالصين)، ونحوه: (ادفع الشر ولو إصبعاً) أي: قليلاً.

ب- بيان المعنى اللُغوي لشواهد الأحاديث النبوية:

من منهجه أيضاً، أنه قدم المعنى اللغوي لبعض الأحاديث ولكنه لم يعمل به كثيراً فقد أورد المعنى اللغوي لما لا يزيد عن أربعة أحاديث فقط من جملة الأحاديث التي أتى بها للاحتجاج، وهي كالآتي:

في المعرب من الأسماء قال في أنواع الإعراب ودلالاتها على المعاني[٣٤]: إنما سمي معرباً، لأن الإعراب إبانة المعنى والكشف عنه، منه قوله صلى الله عليه وسلم وآله: (الثيِّب يُعرب عنها لسانها) [٣٥]، أي: يبيِّن، وسمى المبني مبنياً لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص".

وفي الممنوع من الصرف، قال في صرف ما لا ينصرف في الضرورة والتناسب[٣٦]: يصح الوقوف على الألف، لأن الألف تحتمل أن تكون بدلاً من التنوين، وتحتمل أن تكون للإطلاق، وصرف غير المنصرف ليناسب أواخر كل كلام مسجع، ألا ترى إلى قوله ﷺ: (خير المال سكة مأبورة وفرس مأمورة) [٣٧]، أي مؤمرة، يعني كثيرة النتاج.

وفي ضمير الفصل قال[٣٨]: "إن المبتدأ المخبر عنه بذي اللام، إن كان معرَّفًا بلام الجنس، فهو مقصور على الخبر، كقوله عليه السلام: (الكرم التقوى؛ والمال الحسب؛ والدين النصيحة) [٣٩]، أي: لا كرم إلا التقوى ولا حسب إلا المال، ولا دين إلا النصيحة، لأن المعنى، كل الكرم التقوى".

وفي حكم الحال في الاشتقاق قال[٤٠]: قد تكون آلة التشبيه عاملاً في الحال، وقد تقوم معها قرينة على الحدث المعين، فيتعلق بها جارَّان وذلك نحو قوله ﷺ: (أنت مني بمنزلة هارون من موسى) [٤١] أي قريب مني قرب هارون من موسى.

ج- تخريج الأحاديث النبوية:

ومن منهجه أيضاً، في خلال تقديمه لشواهد الأحاديث أنه لم يُخَرِّج الأحاديث، بل كان يدخل على الحديث مباشرة لبيان موضع الشاهد الذي يوضح القاعدة التي يناقشها.

وجاء استعراضه لشواهد الأحاديث النبوية التي تبين القواعد النحوية كالآتي:

في الممنوع من الصرف، قال في شرط الجمع في منع الصرف[٤٢]: "إن شرطه صيغة منتهى الجموع، أي: وزن غاية جموع التكسير، لأنه يجمع الاسم جمع التكسير جمعاً بعد جمع، فإذا وصل إلى الوزن امتنع جمعه جمع التكسير، كجمع (كلب)، على (أكلب)، وجمع (أكلب) على (أكالب)، وجمع (نَعم) على (أنعام)، وجمع (أنعام) على (أناعيم). وإنما قُيد بغاية جمع التكسير، لأنه لم يكن يمتنع جمعه جمع السلامة، إن لم يكن قياساً مطرداً، نحو قوله ﷺ: (إنكنَّ صواحبات يوسف)[٤٣]".

وفي الفاعل وأحكامه، قال في الترتيب بين الفاعل والمفعول[٤٤]: يوجب تقديم الفاعل على المفعول، لأن الأصل فيه أن يكون بعده بلا فصل، ويلي فعله.

وقال[٤٥]: قال النحاة الأصوليون في الفاعل المحصور: إن معنى: (إنما ضرب زيدٌ عمرا) ما ضرب زيدٌ إلا عمرا، فإن قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر، كما في: (ما ضرب زيدٌ إلا عمرا).

وقد خالف بعض الأصوليين في إفادة الحصر، استدلالاً بنحو قوله ﷺ: (إنما الأعمال بالنيات) [٤٦]، و(إنما الولاء للمعتق) [٤٧].

وأجيب بأن المراد في الخبرين التأكيد، فكأنه ليس عمل إلا بالنية، وليس الولاء إلا بالعتق، كقوله ﷺ: (لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد) [٤٨].

وفي المبتدأ والخبر، قال في تقديم الخبر الظرف[٤٩]: "يجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان إذا كانا متصرفاً، ومؤقتاً محدداً، وأخبرت به اسم عين لإدارة تقدير المسافة القريبة أو البعيدة، نحو: (دارك مني فرسخ)، و(أنت مني بريد)، و(منزلك مني ليلة)، أي: (ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف، وكذا: (ذو مسافة سُرى ليلة)، و(مني) متعلق بمدلول الخبر، أي بعيدة مني هذا القدر".

ويجوز: (أنت مني فرسخين) بالنصب[٥٠]، على أن (مني) خبر المبتدأ، أي: (من أشياعي)، و(فرسخين) حال، أي: (ذو سير فرسخين)، أو على الظرف، أي: (في فرسخين)، أي: (أنت من أشياعي ما سرنا فرسخين)، كقوله ﷺ: (سلمان منا)[٥١].

وفي تقديم المبتدأ وجوباً قال[٥٢]: "قد يشتبه المبتدأ بالبدل من الضمير، أو الفاعل على لغة: (يتعاقبون فيكم ملائكة)[٥٣]".

وفي حذف المبتدأ والخبر قال[٥٤]: التزم العرب ذكر غير الخبر المقدر في موضعه، فيحذف الخبر وجوباً في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الأخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر، وقد يقع الحال موضع هذا اللفظ، ويكون فعلاً خلافاً للفراء، نحو: (علمي بزيد كان ذا مال)، ويقال: (سمع أذني زيداً يقول ذاك)، أي: (سمع أذني كلام زيد) على حذف المضاف.

وإن كان الحال المذكور جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال، نحو: (ضربي زيداً وغلامه قائم)، قال النبي ﷺ: (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد) [٥٥]، إذ الحال فضلة، وقد وقعت موقع العمدة، فيجب معها علامة الحالية.

وفي خبر إن وأخواتها قال[٥٦]: إن ليس أمر خبر إن وأخواتها كأمر خبر المبتدأ في تقديمه، إلا إذا كان ظرفاً، فإن حكمه إذن حكمه في وجوب التقديم إذا كان الاسم نكرة، نحو: (إن من البيان لسحرًا) [٥٧].

وفي المفعول به، قال في حذف ناصب المفعول به[٥٨]: "ومن الواجب إضمار الفعل الناصب لها سماعاً كقولهم: (هذا ولا زعماتك)، كأن المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة، ومنها قولهم: (عذيرك من فلان)، و(العذير) إما بمعنى (العاذر) كـ(السميع)، أو (المعذر) كـ (الأليم)، و(أعذر) و(عذر)، ويجوز أن يكون العذير بمعنى العذر. (ومِنْ) في (من

فلان) أي: من أجل الإساءة إليه وإيذائه، أي: أنت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه، ومنه يروي عن النبي ﷺ أنه قال لأبي بكر (اعذرني من عائشة) [٥٩] أي من جهة تأديبها وتعريكها؛ والخبر قوله ﷺ: (لن يهلك الناس حتى يعذروا من أنفسهم) [٦٠]".

وفي المنصوب على شريطة التفسير قال في وجوب النصب في الاسم المشتغل عنه[٦١]: "إنه يجب النصب بعد حرف الشرط، وحرف التحضيض مثل: (إن زيداً ضربته ضربك)، و(ألا زيداً ضربته)".

وقال[٦٢]: "وحرف التحضيض لا يدخل إلا على الأفعال بالاستقراء اتفاقاً، وقد يقدر الفعل بعدها، إما مفسراً له نحو قولك: (هلا زيداً ضربته)، أو غير مفسر[٦٣]؛ وكذا (إن) و(لو) فإنه يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر، نحو: (إن سيفا فسيف) ونحو: (اطلبوا العلم ولو بالصين) [٦٤]".

وفي المفعول فيه، قال في شرط نصبه وما يصلح لذلك من الزمان والمكان[٦٥]: "إنه يكثر جعل المصدر حيناً لسعة الكلام، نحو: (انتظرني جزر جزورين)، أي: مثل زمان جزر جزورين ومثل زمان ترويحين، وقد يقوم المصدر المضاف إليه مقام المضاف الذي هو مكان، نحو: (مشيت غَلوة سهم ورمية نشَّابة) أي مقدار ما يصل إليه السهم، وفي الحديث: (أقطع النبي ﷺ وسلم زبيراً حَضْر فرسه)[٦٦]".

وفي الحال، قال في تنكير الحال وتعريف صاحبها[٦٧]: إن المعرف ظاهراً من غير المصادر، نحو قولهم: (مررت بهم الجماء الغفير)، والجماء من الجم، وهو الكثير، والغفير من الغفر وهو الستر، أي الساترين بكثرتهم وجه الأرض.

ومنه قولهم: (ادخلوا الأول فالأول)، قال النبي ﷺ: (يذهب الصالحون أسلافاً: الأول فالأول) [٦٨]؛ أي مترتبين.

وقال في الحال من النكرة[٦٩]: "يجوز تنكير ذي الحال، إذا اختص بوصف، كما جاء في الحديث: (سابق رسول الله ﷺ بين الخيل، فأتى فرس له سابقاً) [٧٠].

وفي المستثنى، قال في أحكام أخرى للاستثناء[٧١]: البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء، ولا فرق بينهما اتفاقاً، في نحو: (ما جاءني القوم إلا زيد، أو زيداً). وإن الاستثناء من المنفي لا يكون موجباً، تمسكاً بنحو: (لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب) [٧٢]، وأنه لا يلزم أن يثبت، مع الفاتحة صلاة، لجواز اختلال سائر شروطها.

وفي استعمال (غير) في الاستثناء قال[٧٣]: "وقولهم (بيد) مثل (غير) في الاستثناء، ولا تجئ إلا في الاستثناء المنقطع مضافة إلى (أن) وصلتها، قال النبي ﷺ: (أنا أفصح العرب بيد أني من قريش) [٧٤]".

وقال[٧٥]: يجوز في قولك: (ما أتاني أحدٌ إلا زيد)، أن تكون (إلا زيد) بدلاً وصفته، وعليه أكثر المتأخرين، تمسكاً به منه، قوله ﷺ: (الناس كلهم هالكون إلا العالمون، والعالمون كلهم هالكون إلا العاملون، والعاملون كلهم هالكون إلا المخلصون، والمخلصون على خطر عظيم[٧٦].

وفي المنصوب بـ(لا) التي لنفي الجنس قال[٧٧] قد يؤوّل العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة، فينتصب بـ(لا) التبرئة، وينزع منه لام التعريف إن كانت فيه، نحو: (لا حسن) في الحسن البصري: ولتأويله بالمنكر وجهان: إما أن يقدَّر مضاف هو (مثل) فلا يتعرف بالإضافة لتوغله في الإبهام. وإما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة، أي (الخصلة أو الصفة)، كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى؛ لأن معنى (قضيةٌ ولا

أبا الحسن لها): لا فيصل لها، إذ هو كرم الله وجهه كان فيصلاً في الحكومات، على ما قال النبي ﷺ: (أقضاكم عليٌّ) [٧٨]، فصار اسمه ﷺ كالجنس المقيد لمعنى الفصل والقطع.

وفي أحكام الإضافة التي أخلَّ بها المصنف قال[٧٩]: حذف المضاف إذا أمن اللبس، وقد يترك عند سيبويه[٨٠] على إعرابه إن كان المضاف معطوفاً على مثله مضافاً إلى شيء، نحو قولك: (ما مثل عبدالله يقول ذلك، ولا أخيه)، وفي المثنى، نحو: (ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذلك)، أي: ولا مثل أخيك، ولا مثل أبيك، وفي التأنيث كقوله ﷺ: (ما رأيت مثل الجنة نام طالبها) [٨١].

وفي النعت قال في النعت المشتق[٨٢]: من المقيس أن تكرر الموصوف وتضيفه إلى نحو (صدق) و(سوء)، نحو: (عندي رجلٌ، رجلُ صدق، وحمار، حمارُ سوء).

ومن القياسيّ الوصف بالمقادير، نحو: (عندي رجال ثلاث)، قال عليه الصلاة والسلام: (الناس كإبل مائة، لا تجد فيها راحلة واحدة) [٨٣].

وفي التأكيد قال في تعريفه[٨٤]: "من أغراض التأكيد أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزاً، نحو: أن يظن به تجوزاً في ذكر المنسوب، فربما تنسب إلى الشئ مجازاً وأنت تريد المبالغة، لا أن عين الفعل المنسوب إليه، كما تقول: (قتل زيد)، وأنت تريد: ضرب ضرباً شديداً، أو تقول: (هذا باطل) وأنت تريد غير كامل فيجب أيضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونها حقيقة، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: (أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها، فنكاحها باطل باطل باطل) [٨٥]".

وقال[٨٦]: ويستثنى من حَكم منع تأكيد النكرات شيء واحد وهو جواز تأكيدها إذا كانت النكرة حكماً لا محكوماً عليه، كقوله ﷺ: (فنكاحها باطل باطل باطل) [٨٧].

وفي ضمير الفصل قال[٨٨]: لا ينتصب ما بعد ضمير الفصل في باب (كان)، وباب (علمت)، و(ما) الحجازية.

قال: وقالوا في قوله ﷺ: (كل مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو يُنصِّرانه) [٨٩]، فيه ثلاثة أوجه: أحدهما: أن في (يكون) ضمير الشأن. والثاني: أن فيه ضمير المولود، وقوله: (أبواه هما اللذان)، جملة خبر كان في الوجهين. والثالث: أن يكون (أبواه) اسم (كان)، وقوله: (هما اللذان) جملة خبر (كان)، ورُوى: (هما اللذين)، و(أبواه) اسم (كان) واللذين خبره، و(هما) فصل.

وفي أسماء الأفعال قال[٩٠]: "ومنها (بَلْهَ)، أي: دع، ويستعمل مصدراً، واسم فعل، فيقال: (بَلْهَ زيد) بالإضافة إلى المفعول، كـ (تَرْكَ زيدٍ)، و(بله زيداً) كـ (دع زيداً)".

وذكر الأخفش أن (بله) حرف جر كـ (عدا) و(خلا)، بمعنى (سوى)، وقيل: ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: (بله ما أطلعتم عليه) [٩١].

وفي معنى (إذ) و(إذا) واستعمال (إذا) للمفاجأة قال[٩٢]: قد تستعمل (إن) الشرطية في الماضي إما على أن يجوز المتكلم وقوع الجزاء وعدم وقوعه فيه؛ وإما على القطع بوجوده، نحو: (زيد وإن كان غنياً لكنه بخيل)، (وأنت وإن أعطيت جاهاً: لئيم)؛ واستعمالها في الماضي خلاف وضعها، ولا تستعمل فيه، في الأغلب، إلا وشرطها (كان)، وقد تستعمل (لو) في المستقبل بمعنى (إن) وقد تكون أيضاً للاستمرار كما في إذا، قال عليه الصلاة والسلام: (لو أن لابن آدم واديين من ذهب لابتغي إليهما ثالثاً)[٩٣].

وفي المعرفة والنكرة قال[٩٤]: إنما وجب حمل الاسم المحلى باللام على استغراق الجنس، لأنه إذا ثبت كون اللفظ دالاً على ماهية خارجة، فإما أن يكون لجميع أفرادها أو لبعضها، ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي، وإن كان يمكن تصورها في الذهن خالية عن الكلية والبعضية، لكن الكلام في المشخصات الخارجة، لان الألفاظ موضوعة

بإزائها لا في الذهنية. فإن لم يكن للبعضية، لعدم دليلها أي: التنوين، وجب كونه للكل. فعلى هذا قوله ﷺ (الماء الطاهر) [٩٥]، أي: كل الماء، و(النوم حدث) أي: كل النوم، إذ ليس في الكلام قرينة البعضية، لا مطلقة، ولا معينة، فلهذا جاز وإن كان قليلاً، وصف المفرد بالجمع، نحو قولهم: (أهلك الناس الدينار الصُّفر والدرهم البيض)، على ما حكى الأخفش.

وقوله ﷺ: (لا تحرم الإملاجة والإملاجتان) [٩٦] مفيد للاستغراق الذي يفيده الاسم لو كان منكراً نحو: (لا تحرم إملاجة ولا إملاجتان)، فالمفرد في مثله يعم جميع المفرد والمثنى جميع المثنى.

وقال[٩٧]: قال الخليل[٩٨]: (أل) بكمالها آلة التعريف، نحو (هل)، و(قد) استدلالاً بفتح الهمزة.

وذكر المبرد في كتابه (الشافي) [٩٩] أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وإنما ضمَّ إليها اللام، لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام.

وفي لغة حمير، ونفر من طيئ إبدال الميم من لام التعريف كما روي النمر بن تولب عنه ﷺ: (ليس من امبر امصيام في امسفر)[١٠٠].

وفي العلم قال في صور أخرى من تسميته[١٠١]: "لو سمي بنحو: (ضربتْ) أبدلت التاء هاء في الوقف وصار مثل (مسلمة) لخروج الكلمة إلى قسم الأسماء، ولو سميت بنحو: (ضربا) و(ضربوا) [١٠٢]، على أن الألف والواو زيدتا علامتين للتثنية والجمع كالتاء في (ضربتْ) نحو: (أكلوني البراغيث) وجب إلحاق النون عوضاً من تنوين كان يستحقه (ضرب)، ولو سمِّي به فتقول (ضربان) و(ضربون)، ثم بعد ذلك يجوز أن يُعرب بإعراب المثنى والمجموع، وأن يجعل النون معتقب الإعراب".

وكذا إذا سميت بـ(يضربان) و(يضربون) على لغة (يتعاقبون عليهم الملائكة) [١٠٣]. أما لو جعلت الألف والواو في الجمع ضميراً فيكون من باب التسمية بالجملة.

وفي العدد، قال في استعمال الثلاثة والعشرة وما بينهما[١٠٤]: إذا ثبت معنى الوصف ألفاظ العدد، جرت تابعة لألفاظ المعدودات كثيراً نحو: (رجال ثلاثة)، و(الناس كإبل مائة) [١٠٥]، وإذا لم تجر على الموصوف أتي بما كان موصوفاً بعدها، إما مضافاً إليه: نحو (ثلاثة رجال) و(مائة رجل) وإما مجروراً بـ(من) نحو: (ثلاثة من الرجال)، وإما منصوبة، نحو: (عشرون درهماً)، جاز إجراؤها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء مطرداً، فإن هذا الفرق مطردٌ في الصفات المشتقة كـ (ضارب) و(ضاربة). وأما في الجوامد فقليل نحو: (رجُل و رجُلة) و(غلام وغلامة).

وفي المثنى قال في وقوع المفرد موقع المثنى والجمع[١٠٦]: "وقد يقع المفرد موقع المثنى والجمع فيما يصطحبان ولا يفترقان، كـ(الرِّجلين) و(العينين)، تقول (عيني لا تنام، أي عيناي)".

وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله ﷺ (المؤمنون كنفس واحدة) [١٠٧].

وفي اسم التفضيل قال، قال المصنف في عمله[١٠٨]: "لا يعمل في مظهر إلا إذا كان لشئ، وهو في المعنى لمسبب مفضل، نحو: (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد)".

وقال الرضي[١٠٩] ومنه قوله ﷺ: "(ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة) [١١٠]".

وفي جوازم الفعل المضارع، قال في جوازم الفعل الواحد[١١١]: وتلزم اللام، في النثر، فعل غير المخاطب، وهو إما فعل المفعول، نحو: (لأُضرَبْ أنا)، و(لتُضْرَبْ أنت)، لأن هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف، وإما فعل الغائب المذكور، نحو: (ليضرَبْ زيد)، و(لتَضرَبْ هند)، وهما كثيران، وإما فعل المتكلم كقوله عليه السلام: (قوموا فلأصلِّ لكم)[١١٢]، وهذا أمر الإنسان لنفسه، قليل الاستعمال.

وفي العامل في الشرط والجزاء قال[١١٣]: "وقد تدخل الواو على (إن) المدلول على جوابها بالمتقدم، ولا تدخل إلا إذا كان ضدُّ الشرط المذكور أولى بذلك المتقدم الذي هو كالعوض من الجزاء من ذلك الشرط، كقولك: (أكرمُهُ وإن شتمني)، فالشتم بعيد من إكرامك للشاتم، وضدّه وهو المدح أولى بالإكرام؛ وكذلك قوله: (اطلبوا العلم ولو بالصين)[١١٤]، والظاهر أن الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله اعتراضيه".

والجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقاً به معنى، مستأنف لفظاً.

وفي أحكام الأفعال الناقصة قال[١١٥]: "قد تجئ (بات) بمعنى (صار) ففيه نظر – قال: جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو: (أين باتت يَدُه)[١١٦].

وفي أفعال المدح والذم قال[١١٧]: قد رُوي: (مر بقوم نِعم بهم قوماً)، والباء في الفاعل لتشبيه (نِعم) بفعل التعجب وهو: (أفعِل به) وتضمينه معناه فكأنه قيل: (أنعِم بهم قوماً) وقد تدخل هذه الباء في المخصوص، كقوله: (نعمَّا بالمال الصالح للرجل الصالح)[١١٨]، أي: نعم شيئاً المال الصالح، لأنه المخصوص هو في المعنى متعجب منه هنا".

وقد رُوي (شهدت صفّين فبئست الصَّفُّون)، والأولى أن يكون هذا، وإن كان أيضاً خلاف الأصل مما تُرك تمييز ضميره، أي بئست بقعةٌ، فالصفون مخصوص، لا فاعل؛ ومثله قولهم: (فبها ونعمت)[١١٩]، أي: فمرحباً بهذه القضية، ونعمت هي؛ فالتمييز والمخصوص حُذفا معاً.

وفي حروف الجر قال في (في) إنها للظرفية[١٢٠]: وذلك إما تحقيقاً، نحو: (زيد في الدار) أو تقديراً، نحو: (نظر في الكتاب)، و(تفكر في العمل)، و(أنا في حاجتك)، لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والفكر والمتكلم، مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف، فكأنها محيطة بها من جوانبها؛ وكذا قوله عليه الصلاة والسلام: (في النفس المؤمنة مائة من الإبل)[١٢١]، أي: في قتلها، فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف، وهذه هي التي يقال أنها للسببية.

وفي (رُبَّ) قال[١٢٢]: ويكثر وقوعه صفة معطية لمعنى الفعل نحو قوله ﷺ: (ألا رُبَّ نفس طاعمة ناعمة في الدنيا، جائعة عارية يوم القيامة)[١٢٣]، ويتم الكلام بقوله: جائعة عارية، بلا تقدير شيء آخر، خلافاً لما ذهب إليه البصريون من تقدير العامل. والأكثر مراعاة الأصل في وقوعه فعلية.

وفي الحروف المشبهة بالفعل، قال في أحوال الاسم والخبر بعد الأحرف المشبهة بالفعل[١٢٤]: إن حال الاسم والخبر يعد دخول هذه الأحرف عليهما (إن، وأن، وكأنَّ، ولكنَّ، وليت، ولعلَّ) كحالهما قبل دخولها، لكنه يجب تأخير الخبر ههنا، إلا أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً، فيجوز حذف أسمائها التي ليست بضمير الشأن إلا في الشعر على قلة وضعف.

وإنما جاز حذف ضمير الشأن من غير ضعف، لبقاء تفسيره، وهو الجملة، فهو كالزائد؛ وجاء في الخبر: (إنَّ من أشدِّ الناس عذاباً يوم القيامة: المصوِّرون)[١٢٥].

المبحث الثاني
شواهد الأحاديث النبوية عند ابن عقيل

الحديث الشريف درة الفصاحة العربية بعد القرآن الكريم كما جاء في قوله ﷺ: (أنا أفصح العرب، بيد إني من قريش) [١٢٦]، على الرغم من ذلك فإنَّ في أمره خلافا بين العلماء.

اتجاهات العلماء في الأخذ بالأحاديث النبوية:

إن قضية الاحتجاج بالأحاديث قضية قديمة جداً، استهلكت بحوثاً كثيرة، منها ما دعَّمت موقف مانعي الاحتجاج بالأحاديث ومنها ما دعمت موقف مجوزي الاحتجاج بالأحاديث، وثمة فريق متوسط بين هذا وذاك.

ويعتبر مجمع اللغة العربية أول الطريق المعتدل كونه وضع بعض اللوائح والشروط للاحتجاج بالأحاديث ولم يعمل على منع الاحتجاج بها تماماً ولم يجعل الاحتجاج بها مطلقاً.

ابن عقيل هو واحد من مجوزي الاحتجاج بالأحاديث، حيث أورد في شرحه على ألفية ابن مالك بضعة أحاديث تصل إلى عشرين حديثاً.

منهجه في تناول الأحاديث النبوية:

اختلف منهج ابن عقيل عن منهج الأسترآباذي حيث إنه لم عمل على الآتي:

أ- تقديم الدليل لشواهد الأحاديث النبوية.

ب- بيان المعنى اللغوي لشواهد الأحاديث النبوية.

ج- أمَّا في تخريج الأحاديث النبوية، فقد اتفق مع الأسترآباذي في عدم تخريجها.

ومن منهجه كان يقدم الحديث بقوله: ومن قوله ﷺ، وكقوله ﷺ، وقوله ﷺ، وقال رسول الله ﷺ، وأحياناً يدخل في الحديث دون تقديم، وفي هذا أيضاً اتفاق بينه وبين الأسترآباذي.

وقد جاءت شواهد الأحاديث في شرحه على ألفية ابن مالك لبيان القواعد النحوية على النحو الآتي:

في المعرب والمبني، قال في إعراب ما أُلحق بجمع المذكر السالم[١٢٧]: إن سنين ونحوه من ملحقات جمع المذكر السالم في الإعراب، قد تلزمه الياء، ويُجعل الإعراب على النون، فتقول: هذه سنينٌ، ورأيتُ سنيناً، مررت بسنينٍ، وإن شئت حذفت التنوين، وهو أقلُّ من إثباته، وأخلُّف في اطِّراد هذا، والصحيح أنه لا يَطَّرد، وأنه مقصور على السماع، ومنه قوله ﷺ: (اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف) [١٢٨].

وفي كان وأخواتها قال[١٢٩]: إذا جُزم الفعل المضارع من (كان) قيل: لم يكن، والأصل يكون فحذف الجازم الضمة التي على النون، فالتقي ساكنان: الواو والنون؛ فحذف الواو لالتقاء الساكنين؛ فصار اللفظ لم (يكنْ)، والقياس يقتضي أن لا يُحذف منه بعد ذلك شئ آخر، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال فقالوا: (لم يكُ) وهو حذفٌ جائزٌ لا لازم. وإما إذا لاقت متحركاً فلا يخلو: إما أن يكون ذلك المتحرك ضميراً متصلاً أو لا، فإن كان ضميراً متصلاً لم تحذف النون اتفاقاً، كقوله ﷺ لعمر ﷺ في ابن صياد: (إن يكُنْهُ فلن تُسلَّط عليه، وإلا يكُنْهُ فلا خير لك في قتله)[١٣٠]، فلا يجوز حذف

النون فلا تقول: (إن يكه، وإلا يكه)، إن كان غير متصل جاز الحذف والإثبات، نحو: (لم يكن زيد قائماً، ولم يكُ زيدٌ قائما).

وفي أفعال المقاربة قال[١٣١]: "إن اقتران خبر (عسى) بـــ(أن) كثير وتجريده من (أن) قليلٌ".

وأما (كاد) فإنها عكس (عسى)؛ فيكون الكثير في خبرها أن يتجرد من (أن) ويقل اقترانه بها، ومن اقترانه بـــ(أن) قوله ﷺ (ما كدتُ أن أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب) [١٣٢].

وفي إنَّ وأخواتها، قال في اللام التي تدخل على (إنَّ) المخففة[١٣٣]: "اختلف النحويون في هذه اللام: هل هي لام الابتداء أدخلت للفرق بين (إنْ) النافية و(إنْ) المخففة من الثقيلة، أم هي لامٌ أخرى اجتُلبت للفرق؟".

وقال[١٣٤]: "وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جرت بين ابن أبي العافية وابن الأخضر؛ وهي قوله ﷺ: (قد علمنا إن كنتَ لمؤمناً) [١٣٥]، من جعلها لام الابتداء أوجب كسر (إن)، ومن جعلها لاماً أخرى، اجتُلبت للفرق – فتح (أن)".

وفي لا النافية للجنس قال[١٣٦]: "إذا دلَّ دليل على خبر (لا) النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين، وكثُر حذفه عند الحجازيين، ومثاله أن يقال: هل من رجل قائم؛ فتقول: (لا رجل) وتحذف الخبر، وهو قائم وجوباً عند التميميين والطائيين، وجوازاً عند الحجازيين. فإن لم يدل على الخبر دليل لم يجز حذفه عند الجميع، نحو قوله ﷺ: (لا أحد أغْيرُ من الله) [١٣٧]".

وفي الفاعل قال[١٣٨]: إن مذهب طائفة من العرب – وهم بنو الحارث بن كعب – أن الفعل إذا أسند إلى الظاهر – المثنى أو المجموع – أتى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع؛ فتقول: (قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقُمن الهندات)، فتكون الألف والواو والنون حُرُوفاً تدل على التثنية والجمع، كما كانت التاء في (قامت هند) حرفاً تدل على التأنيث عند جميع العرب، والاسم الذي بعد المذكور مرفوع به كما ارتفعت (هند) بـــ(قامت)، وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة (أكلوني البراغيث) ويُعبرِّ عنها المصنف[١٣٩] في كتبه بلغة (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) [١٤٠]، فالبراغيث فاعل أكلوني، ملائكة فاعل يتعاقبون.

وفي الاستثناء، قال في سِوَى[١٤١]: "إن مذهب سيبويه والفراء أنها لا تكون إلا ظرفاً، نحو: (قام القوم سوى زيدٍ)، فسوى عندهما منصوب على الظرفية. وقال استعمل مجرورة، فمن استعمالها مجرورة قوله ﷺ: (دعوت ربي ألاّ يُسلِّطَ على أمتي عدواً من سوى أنفُسِهَا) [١٤٢]، وقال ﷺ: (ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة البيضاء في الثور الأسود أو كالشعرة السوداء في الثور الأبيض) [١٤٣]".

وفي (حاشا) قال[١٤٤]: "إن (حاشا) مثل (خلا) في أنها تنصب ما بعدها أو تجره، ولكن لا تتقدم عليها (ما) كما تتقدم على (خلا)؛ فلا تقول: (قام القوم ما حشا زيداً)، وقد صحبتها (ما) قليلاً، ففي حديث عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: (أسامة أحبُّ الناس إليَّ ما حاشا فاطِمَة) [١٤٥]".

وفي الحال: قال[١٤٦]: حق صاحب الحال أن يكون معرفة، ولا ينكر في الغالب إلا عند وجود مسوغ[١٤٧] وهو: أن يتقدم الحال على النكرة، وأن تخصَّص النكرة بوصف أو بإضافة، وأن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه.

قلَّ مجئ الحال فيه من النكرة بلا مسوغ من المسوغات المذكورة، ومنه قولهم: (مررت بماءٍ قِعدة رجل)، أي: مقدار قعدة رجل، وأجاز سيبويه: (فيها رجل قائماً)، وفي الحديث: (صلى رسول الله ﷺ قاعداً وصلى وراءه رجالٌ قياماً)[١٤٨].

وفي حروف الجر قال[١٤٩]: "تكون (في) للسببية، في نحو قوله ﷺ: (دخلت امرأةٌ النارَ في هرة حبستها؛ فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل خشاش الأرض"[١٥٠].

وفي الإضافة قال[١٥١]: يفصل في الاختيار – بين المضاف الذي هو شبهُ الفعل – والمراد به المصدر واسم الفاعل – والمضاف إليه، بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف، أو شبهه.

ومثال الفصل بشبه الظرف قوله ﷺ في حديث أبي الدرداء: (هل أنتم تاركو لي صاحبي) [١٥٢].

وفي أفعل التفضيل قال[١٥٣]: "إن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفة، وقصد به التفضيل، جاز فيه وجهان؛ أحدُهما: استعماله كالمجرد فلا يطابق ما قبله؛ فتقول: (الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل القوم، والهندان أفضل النساء، والهندات أفضل النساء)، والثاني استعماله كالمقرون بالألف واللام؛ فتجب مطابقته بما قبله؛ فتقول: (الزيدان أفضلا القوم، والزيدون أفضلو القوم، وهند فضلى النساء، والهندان فضليا النساء، والهندات فضل أو فضليات النساء)، وقد اجتمع الاستعمالان في قوله ﷺ: (ألا أخبركم بأحبّكم إليَّ، وأقربكم مني منازل يوم القيامة: أحاسنكم أخلاقاً الموطئون أكنافاً، الذين يألفون ويؤلفون) [١٥٤]".

وقال[١٥٥]: لا يخلو أفعل التفضيل من أن يصلُح لوقوع فعل بمعناه موقعه أو لا؛ فإن لم يصلح لوقوع فعل بمعناه موقعه لم يرفع ظاهراً، وإنما يرفع ضميراً مستتراً، نحو: (زيد أفضل من عمرو) ففي (أفضل) ضمير مستتر عائد على زيد؛ فلا تقول: (مررت برجل أفضل منه أبوه) فترفع أبوه بـــ(أفضل)، فإن صلح لوقوع فعل بمعناه موقعه صح أن يرفع ظاهراً قياساً مطرداً، وذلك في كل موضع وقع فيه أفضل بعد نفي أو شبهه، وكان مرفوعه أجنبياً، مفضلاً على نفسه باعتبارين، نحو: (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد)، فـــ(الكحل): مرفوع بـــ(أحسن) لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه، نحو: (ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كزيد)، ومثله قوله ﷺ: (ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة) [١٥٦].

وفي الاختصاص قال[١٥٧]: "الاختصاص يشبه النداء لفظاً ويخالفه من ثلاثة أوجه: أحدهما: أنه لا يستعمل معه حرف نداء. والثاني: أنه لابد أن يسبقه شيء.

والثالث: أن تصحبه الألف واللام، وذلك كقولك: (أنا أفعل كذا أيها الرجل، ونحن العرب أسْخَى[1] الناس)، وقوله ﷺ: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة) [١٥٨]".

وهو منصوب بفعل مضمر والتقدير: (أخصُّ العرب، وأخصُّ معاشر الأنبياء).

وفي جوازم الفعل المضارع قال[١٥٩]: إذا كان الشرط والجزاء جملتين فعليتين فيكونان على أربعة أنحاء:

الأول: أن يكون الفعلان ماضيين، نحو: (إن قام زيد قام عمرو) ويكونان في محل جزم.

والثاني: أن يكونا مضارعين نحو: (إن يقم زيد يقم عمرو).

والثالث: أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، نحو: (إن قام زيد يقم عمرو).

والرابع: أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً وهو قليل، منه قوله ﷺ: (من يَقُم ليلة القدر غُفِر له ما تقدم من ذنبه) (١٦٠).

وفي أمَّا ولولا، ولوما قال في (أمَّا) (١٦١): "(أما) حرف تفصيل وهي قائمة مقام أداة الشرط، وفعل الشرط، والمذكور بعدها جواب الشرط؛ فلذلك لزمته الفاء، نحو: (أما زيد فمنطلق).

وقد جاء حذف هذه الفاء الملتزمة الذكر في الشعر، وفي النثر نحو قوله ﷺ: (أما بعد ما بال رجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله) (١٦٢) قال ابن عقيل هكذا وقع في صحيح البخاري بحذف الفاء، والأصل: (أما بعد فما بال رجالٍ) فحذفت الفاء.

الخاتمة

من خلال استقراء الباحثة لشواهد الأحاديث النبوية، اتضح أن الرضي الأسترآباذي وابن عقيل قد جوزا الأخذ بالأحاديث النبوية في الشواهد النحوية، وعملا بها؛ وقد كان وجه الاتفاق والاختلاف بينهما على النحو الآتي:

١-استدل الأسترآباذي بحوالي أربعين حديثاً في شرحه على كافية ابن الحاجب. بينما استدل ابن عقيل بحوالي سبعة عشر حديثاً.

٢-كرر الأسترآباذي حديثين في موضعين مختلفين في بيان قاعدتين نحويتين مختلفتين، بينما لم يكرر ابن عقيل حديثاً.

٣-اشتركا في حديثين فقط من جملة الأحاديث التي استشهدوا بها.

٤-لم أتمكن من الوقوف على ثلاثة من الأحاديث في شرح ابن عقيل في كتب الأحاديث وغيرها.

Abstract

Witnesses of the prophetic Hadiths in the explained of El Kafiya and explained of Ibn Aqeel
Balanced and Analytical Study
By Siham Mohammed Osman

The grammatical witnesses is the subject of many books and researches this research is one of those researches, which is a balanced and analytical study of the witnesses of the prophetic Hadith that came to show the grammatical rules in the book of explained of Kafiyat Ibn El Hajib for El Radi Austerabadi and Explained of Ibn Aqeel on the Poem a thousand of Ibn Malik.

The advantage of this research is that, it worked on extrapolating the witnesses of the prophetic Hadith in these two narrators, where most of the researches and studies that were presented in grammatical witnesses concerned the poetic witnesses, and the witnesses of the Holy Quran. As for the witnesses of the prophetic Hadith, the wisdoms and the proverbs and the sayings of the Arabs which contained a little scientific researches.

This study came in two sections:

The first section: Witnesses of the prophetic Hadiths for Austerabadi.

The second section: Witnesses of the prophetic Hadiths for Ibn Aqeel.

Then the conclusion came to list the main findings of the research.

الهوامش

[١]) حاجي خليفة: كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، للعلامة المولى مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي الشهير بالمُلا كاتب الجلبي والمعروف بحاجي خليفة – ١٠١٧هـ– ١٠٦٧م دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

[٢]) المرجع السابق ١٣٧٠/١

[٣]) دائرة المعارف الإسلامية أصدرها باللغة الإنجليزية والفرنسية والألمانية أئمة المستشرقين في العالم ويشرف على تحريرها تحت رعاية الاتحاد الدولي للمجامع العربية ١٢٧/١.

[٤]) كشف الظنون ١٣٧٠/١

[٥]) السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية – بيروت – لبنان – ٥٦٧/١

[٦]) المرجع السابق ٥٦٨/١.

[٧]) البغدادي : خزانة الأدب ٢٩/١.

– خزانة الأدب ولب لسان العرب – عبدالقادر بن عمر البغدادي، المتوفي عام (١٠٩٣هـ) تحقيق عبدالسلام هارون، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

[٨]) كشف الظنون ١٣٧٠/١

[٩]) بقية الوعاة ٥٦٨/٢

[١٠]) خزانة الأدب ٢٩/١

[١١]) كشف الظنون ١٥١/١-١٥٢

[١٢]) بغية الوعاة ٤٧/٢

٣) العسقلاني ٢٢٦/٢.
– الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. تأليف شيخ الإسلام حافظ العصر شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الشهير بابن حجر العسقلاني المتوفي سنة (٨٥٢).
[٤])المرجع السابق ٢٦٦/٢.

[١٥]) بغية الوعاة ٤٧/٢
[١٦]) الدرر الكامنة ٢٦٨/٢
[١٧]) بغية الوعاة ٤٧/٢
[١٨]) المرجع السابق
[١٩]) الدرر الكامنة ٢٦٦/٢-٢٦٧
[٢٠]) بغية الوعاة ٤٨/٢
[٢١]) بغية الوعاة ٤٨/٢
[٢٢]) الدرر الكامنة ٢٦٨/٢
[٢٣]) المرجع السابق ٢٦٩/٢
[٢٤]) كشف الظنون ١٥٢/١
[٢٥]) بغية الوعاة ٤٨/٢
([٢٦]) البيان والتبيين للجاحظ ١٧/٢، تحقيق عبدالسلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة.
([٢٧]) غيث النفع في القراءات السبع ١٢٧، لأبي الحسن علي بن سالم بن محمد النوري الصفاقسي المقرئ المالكي المتوفي ١١١٨هـ، دار الكتب العلمية بيروت.
([٢٨]) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص٣٠، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة ١٩٥٧.
([٢٩]) انظر الاقتراح ١٠.
– الاقتراح في علم وأصول النحو، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور محمد سليمان ياقوت – طبعة سنة ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٦م، دار المعرفة الجامعية.
([٣٠]) شرح الكافية ٣٩٢/١.
([٣١]) النهاية في غريب الأحاديث والأثر للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزي، الأثير ٥٤٤-٦٠٦هـ، تحقيق: ظاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي، دار الفكر، ١٤٨/١ (بكأ) والبكاء: قلة الكلام إلا فيما يحتاج إليه.
([٣٢]) شرح الكافية ١٧٦/٢.
([٣٣]) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال علاء الدين على بن حسام الدين ابن القاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهاني نفوري الشهير بالمتقي الهندي المتوفي ٩٧٥هـ، تحقيق صفوت السقا، بكري الحياتي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤٠١هـ، ١٩٨١م، ٣٦٤/٩.
([٣٤]) شرح الكافية ٦٣/١.
([٣٥]) مسند الإمام أحمد بن حنبل ٤١٣/٤، بهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال – ملتزم الطبع والنشر، دار الفكر العربي، كنز العمال ٤٤٦٦١.
([٣٦]) انظر شرح الكافية ٩٤/١.
([٣٧]) فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام ابن حجر العسقلاني المتوفي سنة ٨٥٢هـ، ٣٩٥/٨ تقديم السيد أحمد صقر – دار الكتاب الجديد، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
– مجمع الزوائد ٢٥٨/٥.
– مجمع الزوائد تخريج أحاديث مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للمحافظ الهيثمي – إشراف ومراجعة، الدكتور محمد سعيد محمد ممدوح.
اشترك في تخريج هذا المجلد: فضيلة الدكتور جمعة السيد البارز، فضيلة الشيخ أشرف سعد محمود، فضيلة الشيخ أيمن الزين محمد، فضيلة الشيخ محمد عداب الحمش، مؤسسة إقرأ الخيرية – القاهرة.
([٣٨]) شرح الكافية ٦٢/٣.

([٣٩]) موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٤٤/٥ إعداد: خادم السنة المطهرة أبو هاجر محمد سعيد بن بسيوني زغلول، عالم التراث للطباعة والنشر بيروت، الطبعة الأولى: ٣ محرم ٤١٠هـ، ١٥ آب (أغسطس ١٩٨٩م).
([٤٠]) انظر شرح الكافية ٧٤/٢.
([٤١]) كنز العمال ١٤٢٤٢، ٣٢٨٨١، ٣٦٤٧٠، مسند أحمد، ١٧٩/١، ٣٢/٣، موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٥٤٤/٢.
([٤٢]) شرح الكافية ١٢٦/١.
([٤٣]) رواه أحمد في المسند ٤١٣/٤.
([٤٤]) انظر شرح الكافية ١٦٦/١.
([٤٥]) شرح الكافية ١٧١/١.
([٤٦]) صحيح البخاري، تقديم فضيلة الشيخ أحمد محمد شاكر – دار الجيل – بيروت. رواه البخاري في بدء الوحي ١، والإيمان ٤١، والنكاح ٥، والطلاق ١١؛ ومسند أحمد بن حنبل ٢٥/١، ٤٣.
– سنن النسائي بشرح الإمامين السيوطي والسندي، تحقيق: الدكتور السيد محمد السيد، والأستاذ على محمد علي، والأستاذ سيد عمران، ضبط أصوله: دكتور مصطفى محمد حسين الذهبي، دار الحديث، القاهرة، رواه النسائي في الطهارة ٥٩، والطلاق ٢٤.
([٤٧]) الحديث برواية: (الولاء لمن اعتق) رواه النسائي في الطلاق ٣٠؛ وأحمد ٢٨١/١، ٢٨/٢.
([٤٨]) رواه البيهقي في السنن الكبرى ٧٥/٣، ١١١.
– السنن الكبرى لإمام المحدثين الحافظ الجليل أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي المتوفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، وفي ذيله الجوهر النقي، دار صادر – بيروت.
([٤٩]) شرح الكافية ٢٢٢/١.
([٥٠]) انظر المرجع السابق ٢٢٣/١.
([٥١]) المستدرك على الصحيحين للحاكم – أبو عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدوية النيسابوري المعروف بابن البيع المتوفي (٤٠٥هـ)، تحقيق عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت، الحديث تمامه: (سلمان منا أهل البيت) رواه الحاكم في المستدرك ٥٩٨٧/٣.
([٥٢]) شرح الكافية ٢٣٠/١.
([٥٣]) صحيح مسلم للإمام الحافظ أبي الحُسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ولد سنة ٢٠٤هـ، وتوفي سنة ٢٦١هـ، رواه مسلم في المساجد ٢١٠؛ وصحيح البخاري ١٤٥/١، ١٥٤/٩، ١٧٤.
([٥٤]) انظر شرح الكافية ٢٤٣/١.
([٥٥]) الحديث: رواه مسلم في الصلاة ٢١٥، وأحمد ٢٤١/٢.
([٥٦]) انظر شرح الكافية ٢٥٦/١.
([٥٧]) هذا القول من أقوال النبي ﷺ وقد تناقله العرب مثلا.
– جمهرة الأمثال – أبو هلال العسكري – ضبطه وكتب هوامشه ونسقه د/ أحمد عبدالسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ١٣/١.
– مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري (الميداني)، طبعة ثانية منقحة منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ٧/١.
– لسان العرب – أبو الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر بيروت، ٢٤٨ (سحر)، ٤٨٩/١١ (عيل)، ١٣٦٩ (بين).
([٥٨]) شرح الكافية ٣٠٦/١.
([٥٩]) النهاية في غريب الأحاديث والأثر ١٩٧/٣ (عذر): إنه استعذر أبا بكر ﷺ من عائشة، كان عتب عليها في شئ، فقال: (كنت عذيري منها إن أديتها) أي قم بعذري في ذلك.
([٦٠]) الحديث في نهاية الغريب والأثر ١٩٧/٣.
([٦١]) شرح الكافية ٤٢٥/١.
([٦٢]) المرجع السابق ٤٢٦/١.

(٦٣) مثال غير مفسر في فصل الشواهد الشعرية.
(٦٤) هذا القول من أقوال النبي ﷺ، ورد في كنز العمال ٥٦٩٧، ٢٨٦٩٨.
– تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣هـ للحافظ أبي بكر أحمد علي الخطيب البغدادي المتوفي سنة ٤٦٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٣٦٤/٩.
(٦٥) الكافية ٢٤/٢.
(٦٦) ورد الحديث في النهاية في غريب الأحاديث والأثر ٣٩٨/١ (حضر).
وحضر الفرس: عدوة، والمعنى المقصود، المسافة التي يقطعها الفرس عند أقصى جريه.
(٦٧) انظر شرح الكافية ٥٩/٢.
(٦٨) كنز العمال ٣١١٩١، ٣٨٤٨٠، موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٣١٩/١١.
(٦٩) شرح الكافية ٦١/٢.
(٧٠) موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ١٩/٥.
(٧١) انظر شرح الكافية ١٤٩/٢.
(٧٢) هذا القول من أقوال النبي (ﷺ) وقد ورد بروايات مختلفة، موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٢٠٧/٧–٢٥٨.
(٧٣) شرح الكافية ١٥٨/٢.
(٧٤) كشف الخفاء مزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العلجوني الجرحي المتوفي ١١٦٢هـ، تحقيق عبدالحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، دار المكتبة المصرية – ٢٣٢/١، ٨٥٠/٢.
– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تأليف العلامة أبي محمد عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور مازني المبارك محمد على حمد الله.
١١٤/١، قال ابن هاشم الأنصار: (بيد) هنا بمعنى: من أجل، وذكر أن ابن مالك قال: إنها هنا بمعنى غير.
(٧٥) انظر شرح الكافية ١٦٠/٢.
(٧٦) إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين تقنين العلامة السيد محمد بن محمد الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى المتوفي سنة ١٢٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ٤٩٥/٨
(٧٧) انظر شرح الكافية ١٩٦/٢.
(٧٨) ورد الحديث في كشف الخفاء ١٨٤/١ وفتح الباري ٥٩٠/١٠.
(٧٩) انظر شرح الكافية ٢٨٤/٢–٢٨٥.
(٨٠) الكتاب ٦٥/١–٦٦.
(٨١) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء – أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق المتوفي ٤٣٠هـ، دار الكتب العلمية بيروت طبعة ١٤٠٩هـ، بدون تحقيق، ١٧٨/٨.
– تاريخ جرجان للسهمي، المتوفي سنة ٤٢٧هـ عن النسخة الوحيدة الممقوطة في مكتبة بودلين بجامعة أكسفورد من مستملكات الأسقف وليم لاد (رقم ٦٧٦). تحت مراقبة الدكتور محمد عبدالمعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية. الطبعة الثانية الناشر، عالم الكتب – بيروت، لبنان ١٤٠–١٩٨١/ ص٣٤٣/ ٣٧٧.
(٨٢) انظر شرح الكافية ٣١٩/٢–٣٢٠.
(٨٣) ورد الحديث في مسند أحمد ٧/٢، ٤٤، ٧٠، ٨٨، ١٠٩، ١٢١، ١٢٢.
– سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن شررة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار الحديث القاهرة، سنن الترمذي، آداب ٨٢.
(٨٤) شرح الكافية ٣٧٨/٢.
(٨٥) ورد الحديث في مسند أحمد ٦٦/٦، ١٦٦؛ وفتح الباري ١٩١/٩؛ وتاريخ جرجان، ص٣١٦.
(٨٦) انظر شرح الكافية ٣٩١/٢.
(٨٧) الحديث السابق.
(٨٨) انظر شرح الكافية ٦٧/٣.
(٨٩) ورد هذا الحديث في الكثير من كتب الحديث، ومنها صحيح البخاري ١٢٥/٢.

- سنن أبي داود: صحيح سنن المصطفى – جمع أمام المحدثين الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السلجستاني – الناشر دار الكتاب العربي – بيروت لبنان – الرقم ٤٧١٤، و ٤٧١٦.
- موطأ الإمام مالك بن أنس ت ٧٩٥ – القاهرة: جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي ٢٠١٢، ص١٤١؛ وإتحاف السادة المتقين ٢١٨/٢، ٢٣٣/٧.

(٩٠) شرح الكافية ١٧٤/٣-١٧٦.

(٩١) الحديث تمامه: (أعددت لعبادي الصالحين مالا عين رأت، ولا إذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، بله ما أطلعتم عليه) حديث قدسي.
إتحاف السادة المتقين ٥٦٨/٨؛ ومسند أحمد ٤٣٨/٢.

- ضعيف الترغيب والترهيب محمد ناصر الدين الألباني – مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياضي، ٥٢١/٤، ٥٥٧.

(٩٢) انظر شرح الكافية ٢٧١/٣.

(٩٣) سنن الترمذي ٢٣٣٧، مسند أحمد ٣٦٨/٤.

(٩٤) انظر شرح الكافية ٣١٩/٣

(٩٥) الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب بن عمرو الفراهيدي الأزدي، بترتيبي أنا المنجم الوارجلاني ٣٣/١؛ وبراوية (الماء طهورا لا يُنجسه شيء).

(٩٦) هذا القول قاله النبي (ﷺ) صحيح مسلم الرضاع الباب الخامس، الرقم ١٨، ٢٢؛ وسنن النسائي ١٠٠/٦، والسنن الكبرى ٤٥٥/٤، ولسان العرب ٣٦٩/٢ (ملج).
والإملاجة المرة الواحدة من الإملاج وهو الإرضاع، والمعنى أن المصة والمصتين لا تحرمان ما يحرمه الرضاع الكامل.

(٩٧) الكافية ٣٢٢/٣-٣٢٤.

(٩٨) انظر الكتاب ٣٢٤/٣.

(٩٩) الشافي من كتب المبرد المفقودة.

(١٠٠) الحديث في سنن النسائي ١٧٦/٤، ١٧٧؛ وسنن الترمذي ٧١٠، ومسند أحمد بن حنبل ٣١٩/٣، ٤٣٤/٥، والسنن الكبرى ٢٤٢/٤، ٢٤٣.

(١٠١) شرح الكافية ٣٥٢/٣.

(١٠٢) جاء ضربوا بتثبيت الألف في الآخر – شرح الكافية ٣٥٢/٣

(١٠٣) أي على لغة دخول واو الجماعة على الفعل بعد التصريح بالفاعل، والقول جزء من الحديث: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار).
صحيح البخاري ١٤٥/١، ١٥٤/٩، ١٧٤، وصحيح مسلم المساجد ٢١٠، وسنن النسائي ٢٤٠، ومسند أحمد بن حنبل ٤٨٦/٢.

(١٠٤) انظر شرح الكافية ٣٦٢/٣.

(١٠٥) جزء من الحديث النبوي: (الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة).
– سنن الحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني بن ماجة ٢٠٧-٢٧٥هـ، حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، سنن ابن ماجة ٣٩٩٠؛ وحلية الأولياء ٢٣١/٩.

(١٠٦) شرح الكافية ٤٣٠/٣.

(١٠٧) الحديث برواية: (المؤمنون كرجل واحد إن اشتكى رأسه تداعى له سائر الجسد).
صحيح مسلم، البر والصلة ٦٧؛ وكنز العمال ٦٩٤، ٦٩٥؛ وإتحاف السادة المتقين ٢٥٣/٦، ٥٣٢/٩.

(١٠٨) شرح الكافية ٥٢٩/٣.

(١٠٩) المرجع السابق ٥٣٦/٣.

(١١٠) ورد الحديث برواية: (ما من أيام أحبُّ إلى الله أن يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة).
– كنز العمال ١٢٠٨٨؛ وسنن الترمذي ٧٥٨؛ وإتحاف السادة المتقين ٢٥٧/٤؛ والترغيب والترهيب ١٩٩/٢.

(١١١) انظر شرح الكافية ٨٧/٤.
(١١٢) سنن الترمذي ٥٨، ١٧٦؛ وسنن النسائي ٨٥/٢، ٨٦؛ وموطأ مالك ١٥٣؛ وموسوعة أطراف الحديث النبوى ٧٣٧/٥.
(١١٣) شرح الكافية ١٠٥/٤.
(١١٤) ينسب للنبي ﷺ: إتحاف السادة المتقين ٩٨/١؛ تاريخ بغداد ٣٦٤/٩، وكنز العمال ٨٦٩٧، ٢٨٦٩٨، وموسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٥٧٠/١.
(١١٥) شرح الكافية ١٩٢/٤.
(١١٦) ورد هذا في الأمر بغسل اليد عند القيام من النوم.
صحيح البخاري، الوضوء ٢٦؛ وسنن أبي داود، طهارة ٤٩، والموطأ، طهارة ٩.
(١١٧) شرح الكافية ٢٥٤/٤.
(١١٨) ورد الحديث في مسند أحمد بن حنبل ٢٠٢/٤؛ وموسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٨٢/١٠.
(١١٩) ورد في الحديث: (من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل أفضل).
حلية الأولياء ٣٠٧/٦، وإتحاف السادة المتقين ٢٤٦/٣، ومسند أحمد بن حنبل ١٥/٥، ١٦، ٢٢؛ وموسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٢١٣/٨.
(١٢٠) انظر شرح الكافية ٢٨٣/٤.
(١٢١) سنن النسائي، القسامة، ب٤٧.
(١٢٢) انظر شرح الكافية ٢٩٨/٤.
(١٢٣) ورد الحديث في كنز العمال ٤٣٦٠٦؛ وإتحاف السادة المتقين ١٠٠/٧، والترغيب والترهيب ١٤٠/٣.
(١٢٤) انظر شرح الكافية ٣٩٦/٤-٣٩٨.
(١٢٥) الحديث في صحيح مسلم ١٦٦٦؛ وسنن النسائي ٢١٦/٨؛ والسنن الكبرى ٢٦٧/٧؛ وموسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٤١٩/٢.
(١٢٦) الحديث في كشف الخفاء ٢٣٢/١، ٨٥٠/٢؛ ومغني اللبيب ١١٤/١.
(١٢٧) انظر شرح ابن عقيل ٥٧/١.
(١٢٨) فتح الباري ٥٨/١٠، ١١، ١٩٤؛ موسوعة أطراف الحديث النبوي ٦٤/٢.
(١٢٩) انظر شرح ابن عقيل ٢٤٤/١-٢٤٥.
(١٣٠) روي هذا الحديث بهذه الألفاظ الإمام البخاري ١١٧/٢، في باب (كيف يُعرض الإسلام على الصبي)؛ والإمام مسلم ٢٢٤٤ في باب ذكر ابن صياد من كتاب الفتن وأشراط الساعة؛ وموسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٥٠/٢.
(١٣١) شرح ابن عقيل ٢٩٨/١.
(١٣٢) لم أقف على هذا الحديث.
(١٣٣) شرح ابن عقيل ٣٠٧/١.
(١٣٤) المرجع السابق.
(١٣٥) الحديث، لم أقف على هذا الحديث.
(١٣٦) شرح ابن عقيل ٢٠/٢.
(١٣٧) الحديث: رواه الترمذي ٣٥٣٠؛ فتح الباري ٢٩٦/٨؛ مسند أحمد بن حنبل ٤٣٦/١.
(١٣٨) انظر شرح ابن عقيل ٦٢/٢-٦٥.
(١٣٩) يقصد به ابن مالك.
(١٤٠) صحيح البخاري ١٤٥/١، ١٥٤/٩، ١٧٤؛ موطأ مالك ١٧٠؛ كنز العمال ١٩٤٧؛ فتح الباري ٣٣/٢؛ ترغيب وترهيب ٢٤٠٨، ٢٩٣.
(١٤١) شرح ابن عقيل ١٧٧/٢.
(١٤٢) الحديث في سنن أبي داود برواية: سألت ربي لأمتي أن لا يسلط عليهم عدواً من سوي أنفسهم.
(١٤٣) موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٦٢/٩.
(١٤٤) شرح ابن عقيل ١٨٧/٢.
(١٤٥) كنز العمال ٣٣١٤٥، موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف.
(١٤٦) انظر شرح ابن عقيل ٢٠١/٢-٢٠٦.

([١٤٧]) المسوغات هي: أن تكون الحال جملة معترضة بالواو – أن تكون الحال جامدة – أن تكون نكرة.
([١٤٨]) في سنن الترمذي ٢٩٢، كتاب الصلاة، وصحيح البخاري ٣١٠/٤.
([١٤٩]) شرح ابن عقيل ١٧/٣.
([١٥٠]) صحيح مسلم ٢١١٥/٤، أخرجه مسلم في ٤٩ كتاب التوبة.
([١٥١]) انظر شرح ابن عقيل ٦٣/٣-٦٤.
([١٥٢]) ورد الحديث برواية: (هل أنتم تاركون لي صاحبي). صحيح البخاري ٦/٥، ٧٥/٦.
فتح الباري ٣٠٣/٨.
([١٥٣]) شرح ابن عقيل ١٤٠/٣-١٤١
([١٥٤]) تاريخ بغداد ٢٦٣/٥.
([١٥٥]) انظر شرح ابن عقيل ١٤٥/٣-١٤٦
([١٥٦]) ورد الحديث برواية: (ما من أيام أحبَّ إلى الله أن يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة).
إتحاف السادة المتقين ٢٥٧/٤؛ الترغيب والترهيب ١٩٩/٢؛ موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٢٤١/٩.
([١٥٧]) شرح ابن عقيل ٢٣١/٣-٢٣٢.
([١٥٨]) ورد الحديث برواية: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه فهو صدقة).
موسوعة أطراف النبوي الشريف ١٧/١٠.
([١٥٩]) انظر شرح ابن عقيل ٢٧/٤-٢٨.
([١٦٠]) ورد الحديث برواية: (من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له).
كنز العمال ٢٤٠٨٧؛ موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٦٢٤/٨.
([١٦١]) شرح ابن عقيل ٤٣/٤-٤٤.
([١٦٢]) لم أجد هذا الحديث في صحيح البخاري كما ذكر ابن عقيل وأيضاً في غيره من كتب الأحاديث الأخرى.

قائمة المصادر والمراجع

١- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين تقنين العلامة السيد محمد ابن محمد الحسيني الزبيدي الشهير بمرتضى المتوفي سنة ١٢٠٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، اشترك في تخريج هذا المجلد: فضيلة الدكتور جمعة السيد البارز – فضيلة الشيخ أشرف سعد محمود، فضيلة الشيخ أيمن الزين محمد، فضيلة الشيخ محمد عداب الحمش، مؤسسة إقرأ الخيرية – القاهرة.
٢- الاقتراح في علم أصول النحو، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: الدكتور محمد سليمان ياقوت – طبعة سنة ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٦م، دار المعرفة الجامعية.
٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.
٤- البيان والتبيين ألفه أبوعثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبدالسلام هارون، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة.
٥- تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣هـ للحافظ أبي بكر أحمد علي الخطيب البغدادي المتوفي سنة ٤٦٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
٦- تاريخ جرجان للسهمي، المتوفي سنة ٤٢٧هـ عن النسخة الوحيدة الممقوطة في مكتبة بودلين بجامعة أكسفورد من مستملكات الأسقف وليم لاد (رقم ٦٧٦)، تحت مراقبة الدكتور محمد عبدالمعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية. الطبعة الثانية الناشر، عالم الكتب – بيروت، لبنان ١٤٠-١٩٨١.
٧- الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب بن عمرو الفراهيدي الأزدي، بترتيبي أنا المنجم الوارجلاني.
٨- جمهرة الأمثال – أبو هلال العسكري – ضبطه وكتب هوامشه ونسقه د/ أحمد عبدالسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٨.

٩- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء – أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق المتوفي ٤٣٠هـ، دار الكتب العلمية بيروت طبعة ١٤٠٩هـ، بدون تحقيق.
١٠- خزانة الأدب ولب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي المتوفي ١٠٩٣هـ، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.
١١- دائرة المعارف الإسلامية أصدرها باللغة الإنجليزية والفرنسية والألمانية أئمة المستشرقين في العالم ويشرف على تحريرها تحت رعاية الاتحاد الدولي للمجامع العربية.
١٢- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. تأليف شيخ الإسلام حافظ العصر شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد الشهير بابن حجر العسقلاني المتوفي سنة (٨٥٢).
١٣- سنن أبي داود: صحيح سنن المصطفى – جمع أمام المحدثين الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السلجستاني – الناشر دار الكتاب العربي – بيروت لبنان – الرقم ٤٧١٤، و ٤٧١٦.
١٤- سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن شررة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار الحديث القاهرة.
١٥- سنن الحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني بن ماجة ٢٠٧-٢٧٥هـ، حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.
١٦- السنن الكبرى لإمام المحدثين الحافظ الجليل أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي المتوفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، وفي ذيله الجوهر النقي، دار صادر – بيروت.
١٧- سنن النسائي بشرح الإمامين السيوطي والسندي، تحقيق: الدكتور السيد محمد السيد، والأستاذ على محمد علي، والأستاذ سيد عمران، ضبط أصوله: دكتور مصطفى محمد حسين الذهبي، دار الحديث، القاهرة.
١٨- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص٣٠، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة ١٩٥٧.
١٩- صحيح البخاري، تقديم فضيلة الشيخ أحمد محمد شاكر – دار الجيل – بيروت.
٢٠- صحيح مسلم للإمام الحافظ أبي الحُسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ولد سنة ٢٠٤هـ، وتوفي سنة ٢٦١هـ.
٢١- ضعيف الترغيب والترهيب محمد ناصر الدين الألباني – مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياضي.
٢٢- غيث النفع في القراءات السبع، لأبي الحسن علي بن سالم بن محمد النوري الصفاقسي المقرئ المالكي المتوفي ١١١٨هـ، دار الكتب العلمية بيروت.
٢٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام ابن حجر العسقلاني المتوفي سنة ٨٥٢هـ، تقديم السيد أحمد صقر – دار الكتاب الجديد، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
٢٤- كشف الخفاء مزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العلجوني الجرحي المتوفي ١١٦٢هـ، تحقيق عبدالحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، دار المكتبة المصرية.
٢٥- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، للعلامة المولى مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي الشهير بالمُلا كاتب الجلبي والمعروف بحاجي خليفة – ١٠١٧هـ- ١٠٦٧م دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
٢٦- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال علاء الدين على بن حسام الدين ابن القاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهاني نفوري الشهير بالمتقي الهندي المتوفي ٩٧٥هـ، تحقيق صفوت السقا، بكري الحياتي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
٢٧- لسان العرب – أبو الفضل جمال الدين محمد ابن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، دار صادر بيروت.
٢٨- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري (الميداني)، طبعة ثانية منقحة منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
٢٩- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للمحافظ الهيثمي – إشراف ومراجعة، الدكتور محمد سعيد محمد ممدوح.

٣٠- المستدرك على الصحيحين للحاكم – أبو عبدالله الحاكم محمد بن عبدالله أبن محمد بن حمدوية النيسابوري المعروف بابن البيع المتوفي (٤٠٥هـ)، تحقيق عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت.
٣١- مسند الإمام أحمد بن حنبل، بهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال – ملتزم الطبع والنشر، دار الفكر العربي، كنز العمال ٤٤٦٦١.
٣٢- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تأليف العلامة أبي محمد عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور مازني المبارك محمد على حمد الله.
٣٣- موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف إعداد: خادم السنة المطهرة أبو هاجر محمد سعيد بن بسيوني زغلول، عالم التراث للطباعة والنشر بيروت، الطبعة الأولى: ٣ محرم ٤١٠هـ، ١٥ آب (أغسطس ١٩٨٩م).
٣٤- موطأ الإمام مالك بن أنس ت ٧٩٥ – القاهرة: جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي ٢٠١٢.
٣٥- النهاية في غريب الأحاديث والأثر للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزي، الأثير ٥٤٤-٦٠٦هـ، تحقيق: ظاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي، دار الفكر.